مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

تقرير نتائج تحليل الاستبيانات والمقابلات

مسارات سلام
Peace Paths

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

مقدمة

في المناطق التي تعيش حالات من النزاع، تغيب أصوات المجتمعات، فلا صوت يعلو فوق صوت البندقية، حيث تتعطل المسارات والمنصات المناط بها إيصال أصوات وخيارات المواطنين والمواطنات، التي يعبر عنها ممثلوهم، في مختلف المستويات عبر آليات انتخابية متعارف عليها في الدول المستقرة. وفي السويداء، حيث تتقاطع التحديات السياسيّة والأمنيّة والاجتماعيّة، يتزايد السؤال: ماذا يريد الناس حقاً؟ وكيف تتمظهر هذه الإرادة في صناعة القرار؟

وللإجابة على هذا السؤال، أطلق فريق مسارات سلام مبادرة "٣٦٠" مرصد الرأي العام في السويداء (مع الناس ومن أجلهم)، مساحة حياديّة تسعى إلى التقاط نبض المجتمع، وتحويله إلى معطيات منظّمة تُسهم في صناعة السياسات المحليّة ودعم التنمية العادلة والمستدامة، عبر دراستها وتأطيرها ضمن مدخلات داعمة لصناعة القرار

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

تعريف
بالمشروع ٣٦٠

بدأ المشروع بتدريب ١٢ مشاركاً/ة من محافظة السويداء على آليات ومبادئ التحليل عبر برنامج التحليل SPSS وبناء الاستبيانات والمقابلات وكيفية النزول إلى الميدان لإجراء هذه العملية. ثم انتقل المشاركون/ات إلى عملية جمع البيانات من خلال تصميم استبيان حول قضايا ثلاث بهدف رصد الرأي العام حولها، وهي (شكل إدارة الحكم والمؤسسة العسكرية والحريات العامة والخاصة)، ونشر الاستبيان بين أفراد المجتمع في السويداء وجمع الاستجابات عليه. وكان عدد المستجيبين/ات للاستبيان ٣٢٩ شخصا من مختلف القرى والمدن في المحافظة ومن مغتربين من أبناء السويداء أيضا.

إضافة لإجراء ٩ مقابلات مع أشخاص فاعلين ومؤثرين في المجتمع في السويداء بحيث كانت العينة للمقابلات تحقق تنوعاً جندرياً ومكوناتياً ومناطقياً.

نتائج الاستبيان

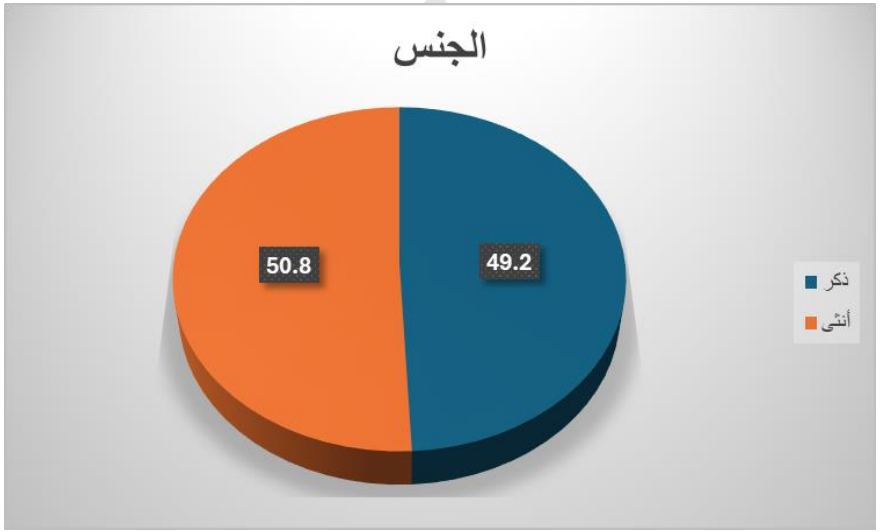

توزعت الاستجابات على الاستبيان بين الذكور والإناث على الشكل التالي:

(١٦٧) مستجيبة من الإناث بنسبة تمثيل قدرها ٥٠,٨%
ونسبة تمثيل الذكور ٤٩,٢% بعدد (١٦٢) مستجيباً

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

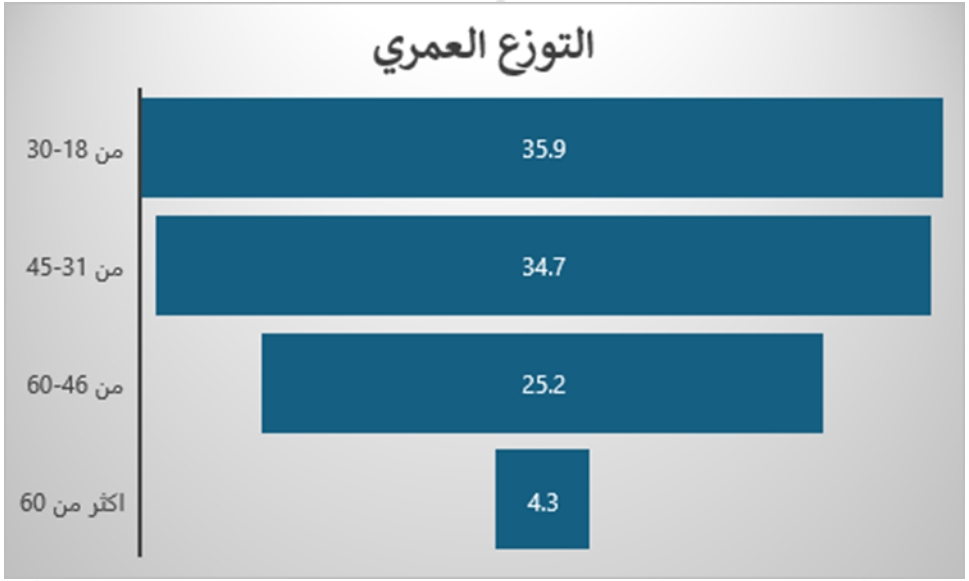

أما بالنسبة لتوزع النسب بين الفئات العمرية التي مثلتها الاستجابات فكانت كما يلي:

الفئة بين ١٨ــ ٣٠ سنة شكلت نسبة قدرها ٣٥,٩%

الفئة بين٣١ــ ٤٥ سنة كانت نسبتها ٣٤,٧%

الفئة بين ٤٦ ــ ٦٠ سنة كانت نسبة تمثيلها ٢٥,٢%

والفئة الأقل تمثيلا كانت من تتجاوز أعمارهم/ن الـ٦٠ سنة حيث كانت ٤,٣% فقط.

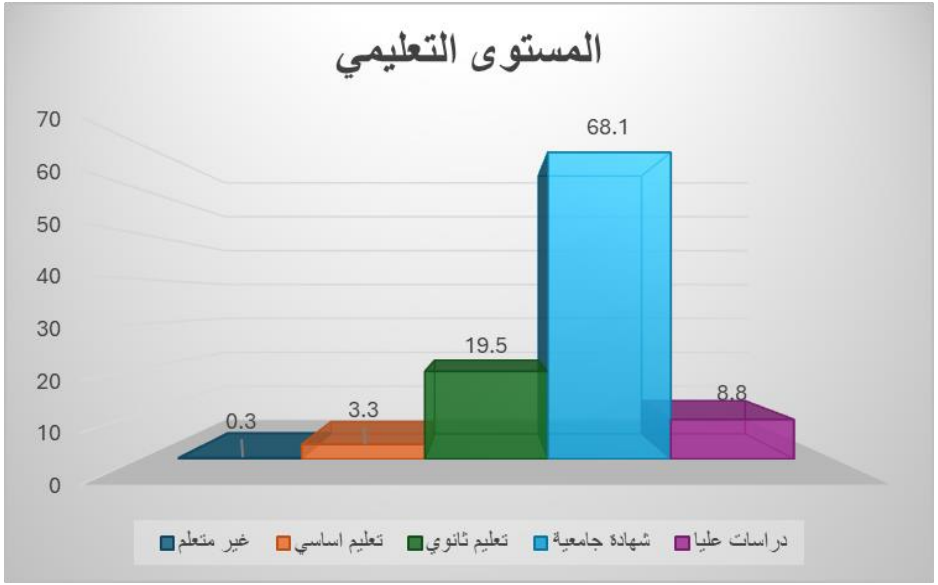

كان أحد أسئلة الاستبيان يتعلق بالمستوى التعليمي للشخص الذي يملؤه وتوزعت النسب لهذا السؤال على الشكل التالي:

الافراد الحاصلين على شهادة جامعية حققوا نسبة ٦٨,١%

ليليهم فئة التعليم الثانوي بنسبة ١٩,٥%

وفئة الأشخاص الحاصلين على الدراسات العليا بنسبة ٨,٨%

فئة التعليم الأساسي بنسبة ٣,٣%، وكانت فئة غير المتعلمين بنسبة ٠,٣%

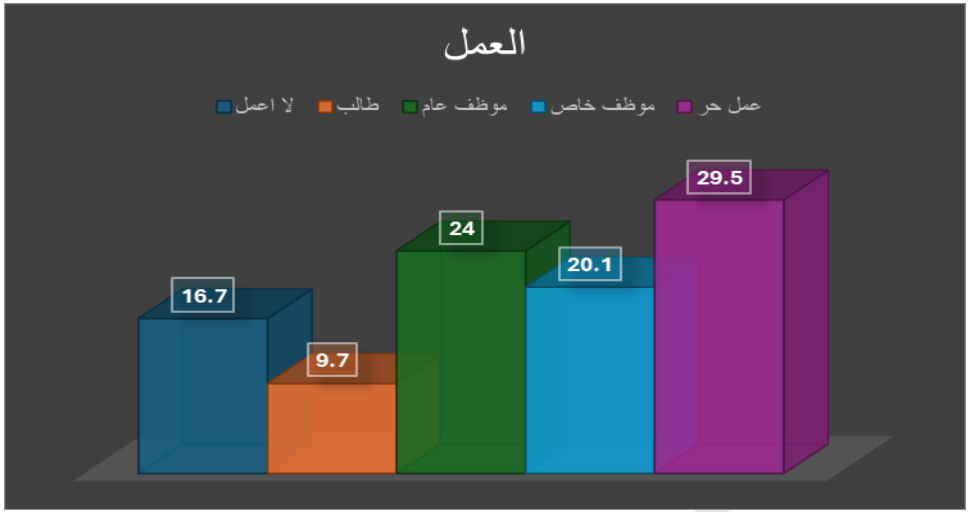

وتوزعت نسب قطاعات العمل كالتالي:

فئة العمل الحر تمثلت بنسبة قدرها ٢٩,٥%
وفئة الموظفين في القطاع العام بنسبة قدرها ٢٤%
وفئة الموظفين في القطاع الخاص بنسبة ٢٠,١%
وفئة غير العاملين بنسبة ١٦,٧%
وفئة الطلاب بنسبة ٩,٧% من أفراد العينة

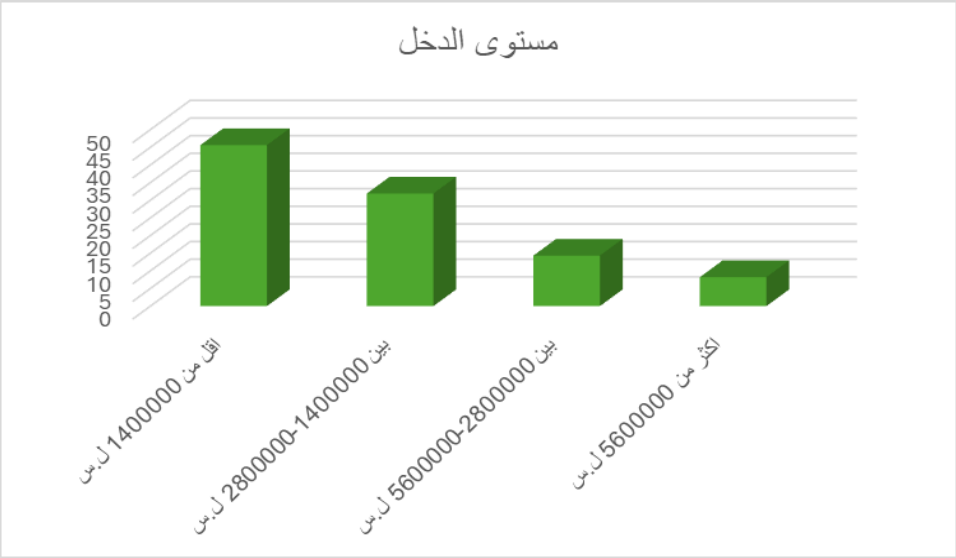

كان أحد المعايير التي اعتقدنا أنها ترتبط بشكل رئيسي بالإجابات هو مستوى دخل الشخص المستجيب، وكانت نسب الإجابة على هذا السؤال على الشكل التالي:

الفئة التي يقل دخلها عن ١٤٠٠٠٠٠ ل.س تمثلت بنسبة ٤٥,٦%

ثم الفئة التي يتراوح دخلها بين ١٤٠٠٠٠٠ و٢٨٠٠٠٠٠ ل.س تمثلت بنسبة ٣١,٩%

والفئة التي يتراوح دخلها بين ٢٨٠٠٠٠٠ و٥٦٠٠٠٠٠ تمثلت بنسبة ١٤,٣%

والفئة ذات الدخل الأعلى من ٥٦٠٠٠٠٠ تمثلت بنسبة ٨,٢% (كان غالبيتهم من المغتربين)

سؤال شكل إدارة الحكم المأمول في سوريا:

بينت النتائج التي تم التوصل إليها أن شكل إدارة الحكم الأكثر رغبة في تطبيقه هو شكل الحكم الفيدرالي بنسبة قدرها ٣٦,٥%
يليها شكل الحكم الكونفدرالي بنسبة ٢٦,٤%، ثم شكل الحكم الذاتي بنسبة ٢٠,١%
يليه شكل اللامركزية الإدارية الموسعة بنسبة مقدارها ١٤,٩%،
أما شكل حكم الإدارة المركزية قد حقق النسبة الأقل رغبة في تطبيقه في سوريا بنسبة ٢,١%

أسباب اختيار شكل إدارة الحكم

شكل إدارة الحكم	التكرارات	يحقق استقراراً أمنياً محلياً	يحقق تنمية اقتصادية محلية	يحقق استقراراً مجتمعياً محلياً	يرفع مستوى الديمقراطية
الإدارة المركزية	7	3.43	3.14	3.43	3.14
اللامركزية الإدارية الموسعة	49	3.67	3.49	3.76	3.41
الحكم الذاتي	66	4.02	3.73	3.97	3.88
الحكم الفيدرالي	120	4.02	3.73	4.03	3.95
الحكم الكونفدرالي	87	3.90	3.59	3.80	3.69
Total	329	3.92	3.64	3.91	3.77

يتبين من خلال المتوسطات الواردة في الجدول أن أكثر أشكال إدارة الحكم التي يمكن أن تحقق استقراراً أمنياً تتمثل بكل من شكل إدارة الحكم الذاتي، وإدارة الحكم الفيدرالي قد حققتا المتوسط الأعلى بقيمة متساوية لكل منهما قدرت بـ (٤,٠٢) ليليهما الحكم الكونفدرالي بمتوسط قدره (٣,٩٠)، بينما كان متوسط إجابات أفراد العينة على من يرغب بتطبيق شكل الإدارة المركزية بأن اختيارهم لهذا الشكل يحقق استقراراً أمنياً هو الأدنى قياساً بباقي أشكال إدارة الحكم بقيمة مقدارها (٣,٤٣)، يعلوها متوسط الإجابات على من اختار اللامركزية الإدارية الموسعة بقيمة مقدارها (٣,٦٧).

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

أسباب اختيار شكل إدارة الحكم

شكل إدارة الحكم	التكرارات	يحقق استقراراً أمنياً محلياً	يحقق تنمية اقتصادية محلية	يحقق استقراراً مجتمعياً محلياً	يرفع مستوى الديمقراطية
الإدارة المركزية	7	3.43	3.14	3.43	3.14
اللامركزية الإدارية الموسعة	49	3.67	3.49	3.76	3.41
الحكم الذاتي	66	4.02	3.73	3.97	3.88
الحكم الفيدرالي	120	4.02	3.73	4.03	3.95
الحكم الكونفدرالي	87	3.90	3.59	3.80	3.69
Total	329	3.92	3.64	3.91	3.77

أما بالنسبة لشكل إدارة الحكم الذي يحقق تنمية اقتصادية محلية فقد تبين أن الحكم الذاتي والحكم الفيدرالي قد حققا المتوسط الأعلى بقيمة متساوية لكل منهما قدرها (٣,٧٣)، ليليهما نظام الحكم الكونفدرالي بمتوسط قدره (٣,٥٩)، بينما رأى أفراد العينة أن الإدارة المركزية تحقق تنمية اقتصادية محلية بمتوسط قدره (٣,١٤) وهو المتوسط الادنى مقارنة بباقي المتوسطات الخاصة بالعلاقة بين شكل إدارة الحكم وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، ليعلوه شكل اللامركزية الإدارية الموسعة بمتوسط قدره (٣,٤٩).

أسباب اختيار شكل إدارة الحكم

شكل إدارة الحكم	التكرارات	يحقق استقراراً أمنياً محلياً	يحقق تنمية اقتصادية محلية	يحقق استقراراً مجتمعياً محلياً	يرفع مستوى الديمقراطية
الإدارة المركزية	7	3.43	3.14	3.43	3.14
اللامركزية الإدارية الموسعة	49	3.67	3.49	3.76	3.41
الحكم الذاتي	66	4.02	3.73	3.97	3.88
الحكم الفيدرالي	120	4.02	3.73	4.03	3.95
الحكم الكونفدرالي	87	3.90	3.59	3.80	3.69
Total	329	3.92	3.64	3.91	3.77

أما على مستوى تحقيق الاستقرار المجتمعي المحلي فقد تبين أن الحكم الفيدرالي يمتلك القدرة الأكبر على الوصول إليها إذ تبين ذلك من خلال أكبر متوسط حسب رأي أفراد عينة البحث حيث تمثلت قيمته بـ (٤,٠٣)، ليليه الحكم الذاتي بمتوسط قدره (٣,٩٧)، ثم الحكم الكونفدرالي بمتوسط قدره (٣,٨٠)، واللامركزية الإدارية حازت على متوسط متقارب (٣,٧٦)، أما شكل الحكم الأقل تأثيراً في تحقيق استقراراً مجتمعياً محلياً هو الإدارة المركزية بمتوسط قدره (٣,٤٣).

أسباب اختيار شكل إدارة الحكم

شكل إدارة الحكم	التكرارات	يحقق استقراراً أمنياً محلياً	يحقق تنمية اقتصادية محلية	يحقق استقراراً مجتمعياً محلياً	يرفع مستوى الديمقراطية
الإدارة المركزية	7	3.43	3.14	3.43	3.14
اللامركزية الإدارية الموسعة	49	3.67	3.49	3.76	3.41
الحكم الذاتي	66	4.02	3.73	3.97	3.88
الحكم الفيدرالي	120	4.02	3.73	4.03	3.95
الحكم الكونفدرالي	87	3.90	3.59	3.80	3.69
Total	329	3.92	3.64	3.91	3.77

بينما شكل إدارة الحكم الذي يحقق أعلى مستوى من الديمقراطية فهو الحكم الفيدرالي بمتوسط قدره (٣,٩٥)، يليه في المرتبة الثانية الحكم الذاتي بمتوسط قدره (٣,٨٨)، ثم الحكم الكونفدرالي بمتوسط قدره (٣,٦٩)، ويليه اللامركزية الإدارية بمتوسط قدره (٣,٤١)، بينما الشكل الأقل تحقيقاً للديمقراطية هو شكل الحكم المركزي بمتوسط قدره (٣,١٤).

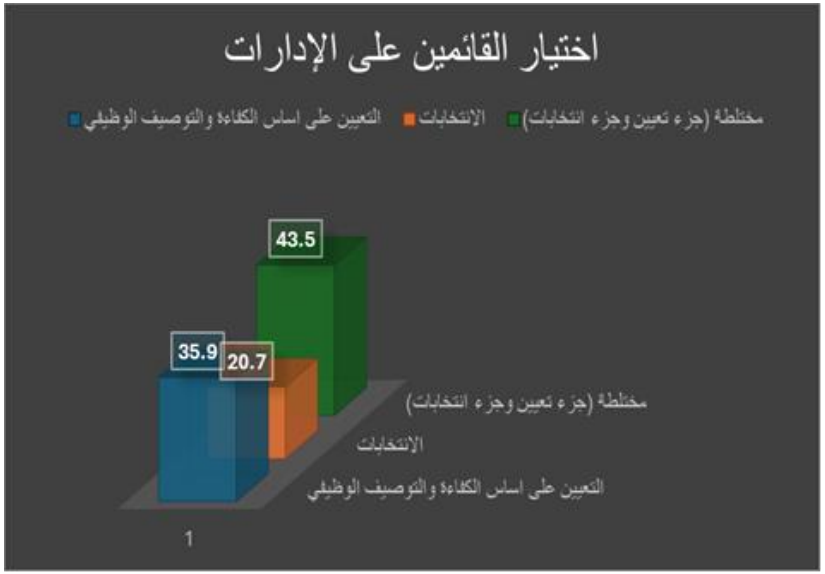

وفي سؤال آلية اختيار القائمين على الإدارات كانت النسب كما يلي:

حقق خيار التعيين على أساس الكفاءة والتوصيف الوظيفي نسبة قدرها ٣٥,٩%

وخيار الانتخابات حقق ٢٠,٧%

وخيار الآلية المختلطة (جزء تعيين و جزء انتخاب) حقق النسبة الأعلى وكانت ٤٣,٥%

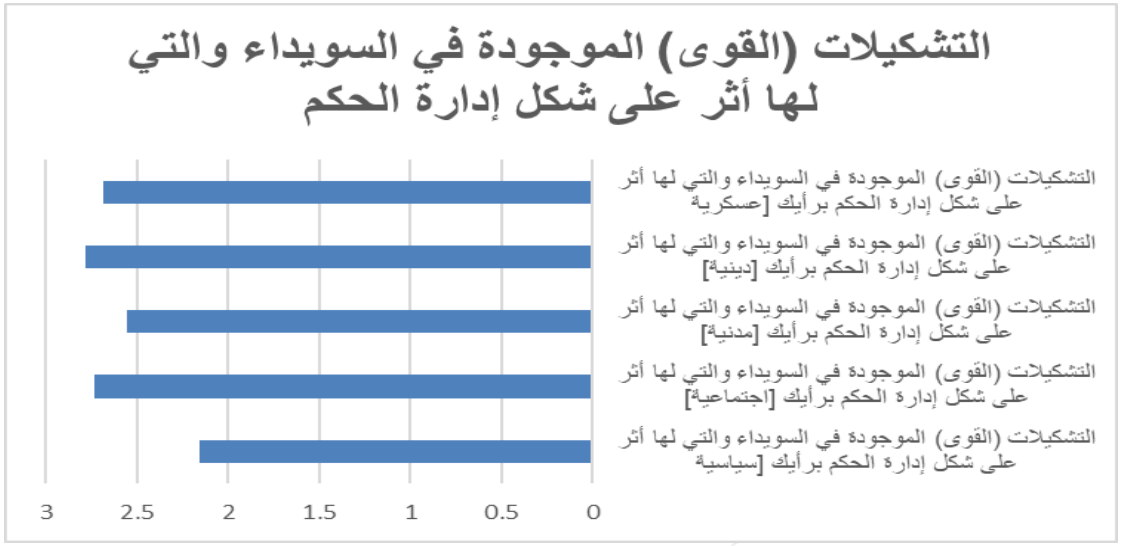

عبرت العينة عن وجود مجموعة من القوى والتشكيلات في السويداء تؤثر بدورها على شكل إدارة الحكم بنسب مختلفة:

القوى الدينية حصلت على متوسط من الاستجابات قدره ٢,٧٨١

وتليها القوى الاجتماعية بمتوسط قدره ٢,٧٣٢ (قريبة جدا من القوى الدينية)

ثم القوى العسكرية التي تمثلت بمتوسط ٢,٦٨٦

أما القوى المدنية فتمثلت بمتوسط قدره ٢,٥٥٦

والقوى السياسية حصلت على متوسط ٢,١٥٨

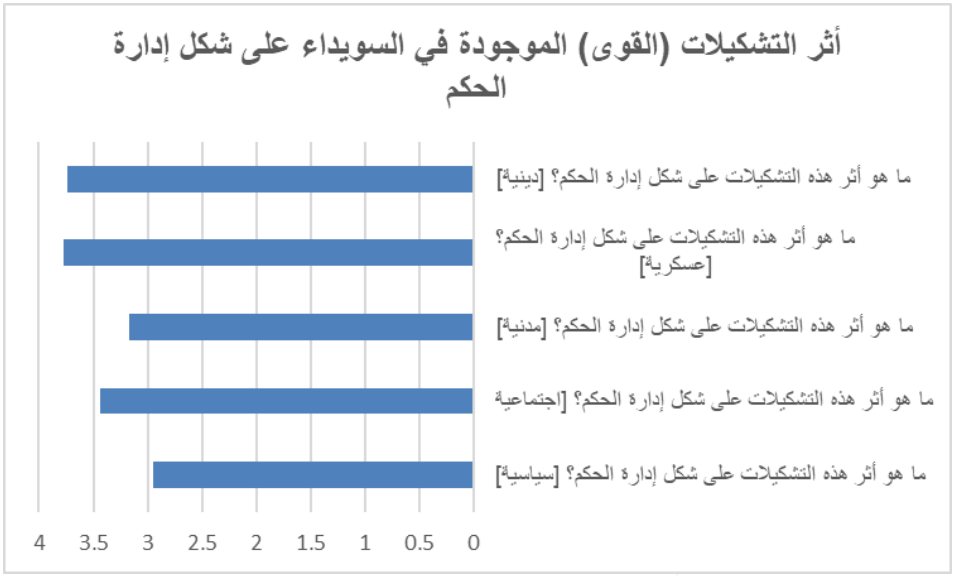

ترتيب القوى حسب مدى أثرها على شكل إدارة الحكم:

القوى العسكرية تمتلك التأثير الأكبر بدلالة المتوسط الذي حققته وقدره ٣,٧٧٥
لتليها القوى الدينية محققة متوسطاً قدره ٣,٧٣٨
والقوى الاجتماعية حققت متوسط قدره ٣,٤٣٧
أما القوى المدنية حققت متوسط ٣,١٦٧
والقوى الأقل تأثيراً هي القوى السياسية محققة متوسطاً قدره ٢,٩٤٨

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

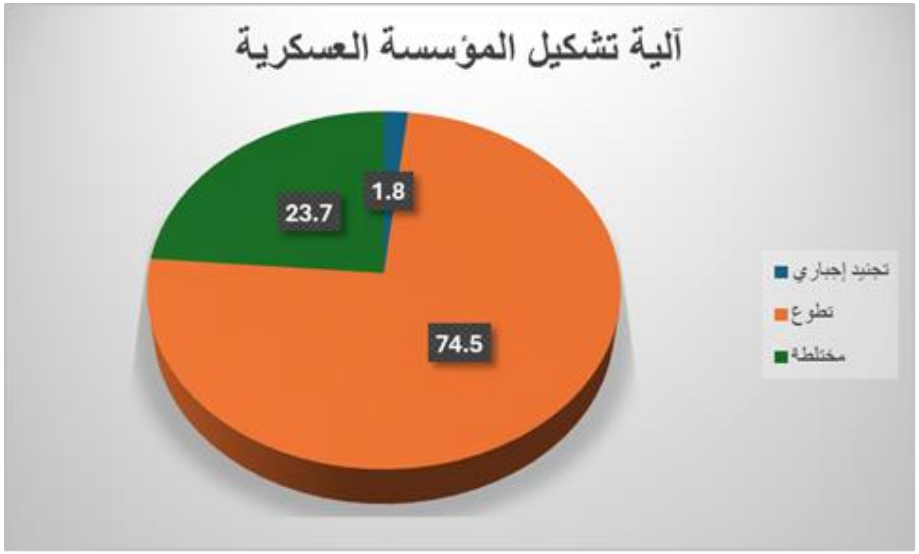

بالنسبة للآلية الأنسب لتشكيل المؤسسة العسكرية في سورية فإن غالبية أفراد العينة المستهدفة قد أوضحت أنه يجب أن تستند على (التطوع) محققة نسبة قدرها ٧٤,٥%، بينما حققت آلية (التجنيد الاجباري) التمثيل الأقل مقارنة بكل من الآليتين الأخرين بنسبة تمثيل قدرها ١,٨%، أما الآلية المختلطة التي تجمع بين التطوع والتجنيد الإجباري فقد حققت نسبة قدرها ٢٣,٧%.

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

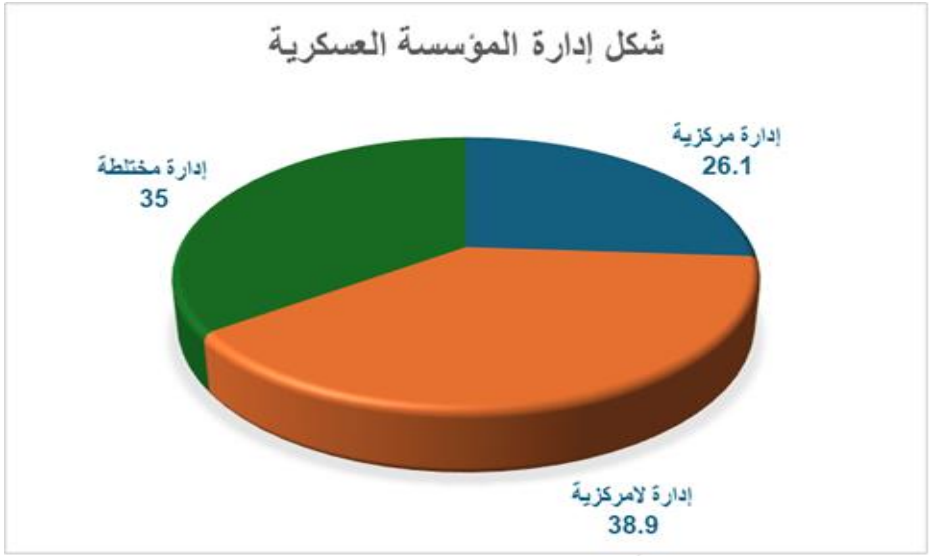

وبالنسبة للشكل الأنسب لإدارة المؤسسة العسكرية في سوريا:

حقق خيار الإدارة اللامركزية التوجه الأكبر لدى أفراد العينة بنسبة ٣٨,٩% بتكرار قدره (١٢٨) استجابة بينما خيار الإدارة المركزية حقق التمثيل الأقل بنسبة قدرها ٢٦,١% بعدد تكرارات قدرها (٨٦) استجابة ليليه خيار الإدارة المختلطة بنسبة قدرها ٣٥% بعدد تكرارات قدرها (١١٥) استجابة

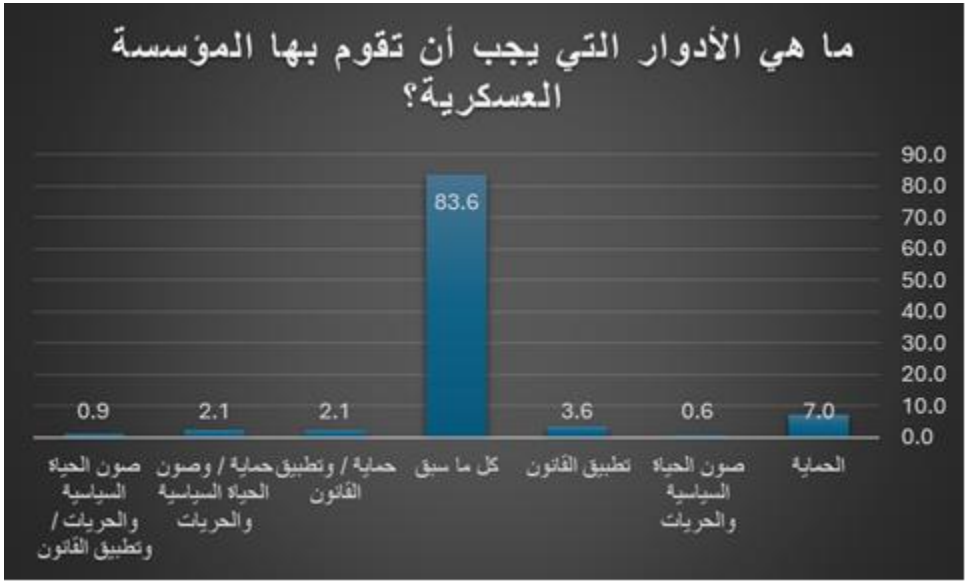

أما بالنسبة للأدوار التي يجب أن تقوم بها المؤسسة العسكرية:

فقد كان توجه الغالبية العظمى لآراء أفراد العينة نحو توليها كافة المهام المتمثلة بـ (الحماية، صون الحياة السياسية والحريات، وتطبيق القانون) محققة نسبة ٨٣,٦%
وتوزعت النسبة المتبقية بأرقام ضئيلة عندما كان الخيار أحد هذه الأدوار منفرداً، أو البعض منها دون سواها وهذا ما قد يعطي مؤشراً إلى أن المجتمع ينيط بالمؤسسة العسكرية القيام بجميع الأدوار السابقة

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

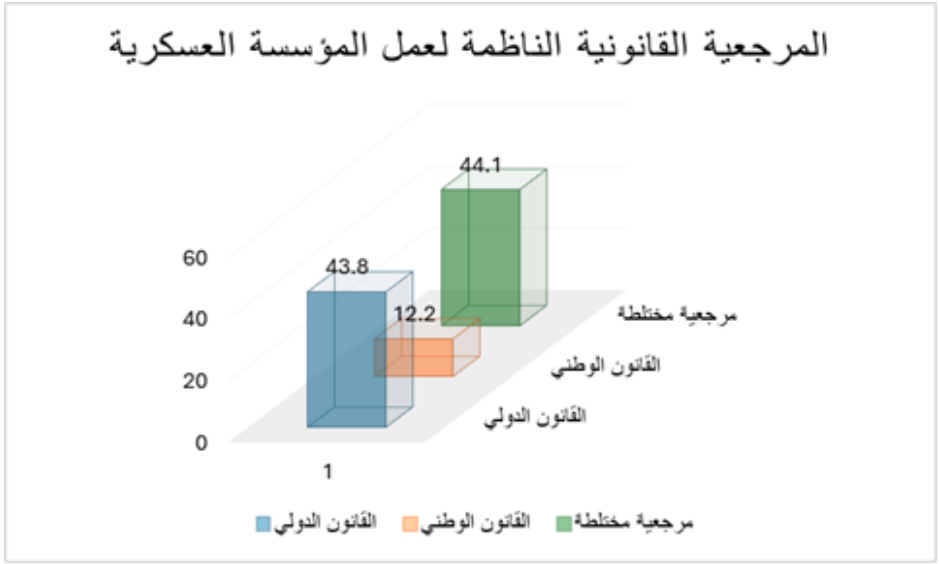

أما بالنسبة للإجابات على سؤال المرجعية القانونية التي يجب الاستناد إليها في تنظيم عمل المؤسسة العسكرية فقد كانت:

خيار الاستناد إلى القانون الدولي فقط حقق نسبة قدرها ٤٣,٨%

والنسبة الأقل اتجهت نحو خيار القانون الوطني بنسبة قدرها ١٢,٢%

وحققت المرجعية المختلطة التي تجمع بين القانون الدولي والقانون الوطني النسبة الأكبر بمقدار ٤٤,١%

وقد تعكس هذه النسب عدم ثقة المجتمع بالقانون الوطني وتمسكه بتطبيق القانون الدولي وآلياته الضامنة

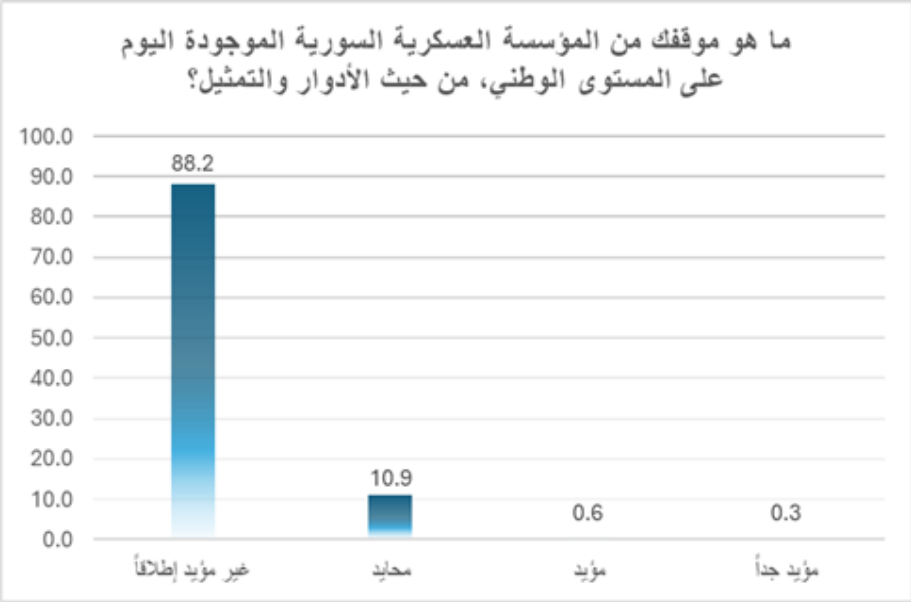

وكانت إجابات سؤال موقف المجتمع من المؤسسة العسكرية الوطنية كالتالي:

نسبة ٨٨,٢% من أفراد العينة لا تؤيد الشكل الحالي للمؤسسة العسكرية الوطنية
فيما أيدته نسبة ٠,٦%
وحاز خيار مؤيد جدا نسبة ٠,٣%

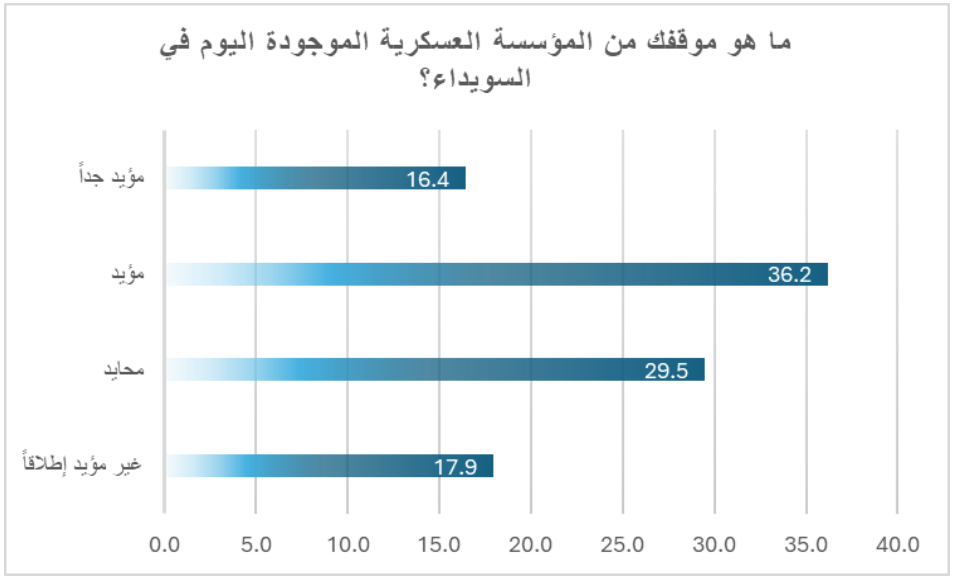

واستطراداً كان لا بد من سؤال المجتمع عن موقفه من المؤسسة العسكرية في السويداء، وكانت نسب الإجابات بالشكل التالي:

عبرت نسبة ٣٦,٢% عن المؤيدين له
بينما شكّل المحايدون نسبة ٢٩,٥%
وعبرت نسبة ١٧,٩% من أفراد العينة أنها لا تؤيده إطلاقاً
وكانت نسبة ١٦,٤% تعبر عن المؤيدين جداً له

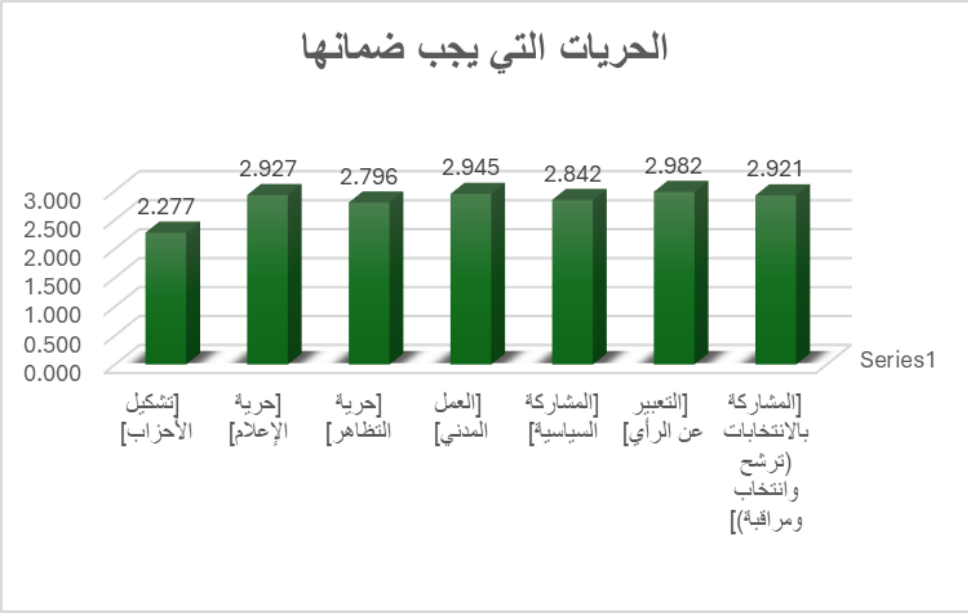

الحريات التي يجب ضمانها للأفراد في المجتمع:

كانت معظم الخيارات الموضوعة في الاستبيان محط اختيار العينة، وحققت نتائج بمتوسطات متقاربة، حيث حققت حرية التعبير عن الرأي متوسطاً مقداره ٢,٩٨٢، ثم حرية العمل المدني بمتوسط قدره ٢,٩٤٥، بينما جاءت حرية الإعلام بمتوسط قدره ٢,٩٢٧، وحرية المشاركة بالانتخابات حققت متوسط ٢,٩٢١، أما المشاركة السياسة كان متوسطها ٢,٨٤٢، وحرية التظاهر بمتوسط قدره ٢,٧٩٦، وتشكيل الأحزاب فقد حقق أدنى متوسط بقيمة قدرها ٢,٢٧٧.

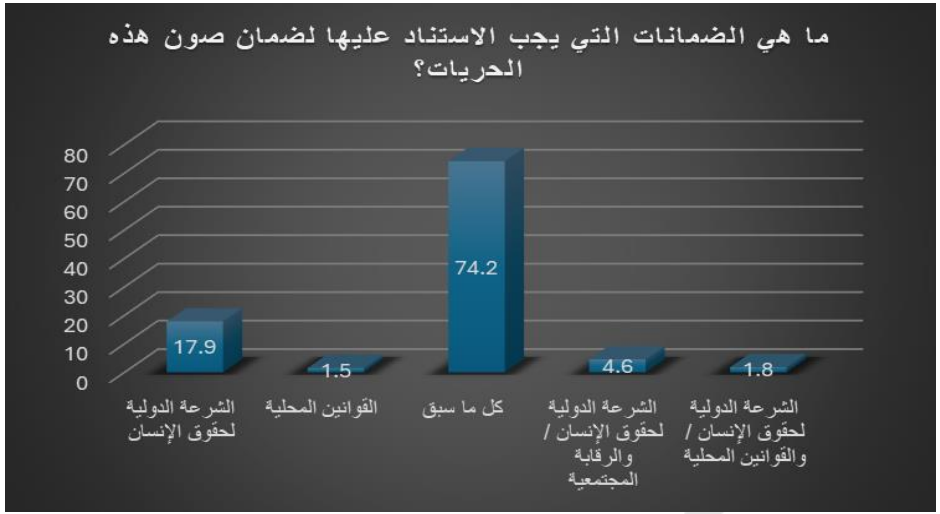

ضمانات صون الحريات العامة والخاصة التى تحدث عنها المستجيبون:

الخيارات المتمثلة بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان والقوانين المحلية والرقابة المجتمعية حققت تكراراً قدره (٢٤٤) شخصا، بنسبة قدرها ٧٤,٢%.
أما الشرعية الدولية لحقوق الإنسان كضامن وحيد حققت نسبة قدرها ١٧,٩%
ولم تحظ الخيارات الأخرى منفردة أو حتى كخيارين أو ثلاثة معاً إلا بنسب منخفضة

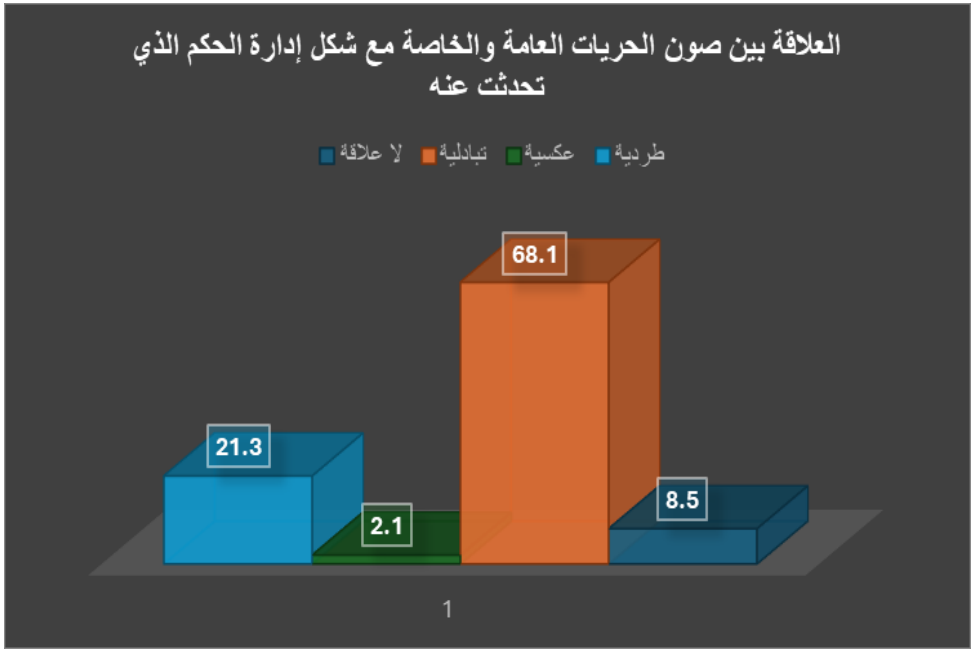

بالنسبة إلى العلاقة بين صون الحريات العامة والخاصة مع شكل إدارة الحكم الذي تم اختياره:

كان التوجه الأكبر على أنه توجد علاقة تبادلية بينهما محققة نسبة قدرها ٦٨,١% بتكرارات قدرها (٢٢٤) شخصاً
لتليها العلاقة الطردية بينهما بنسبة قدرها ٢١,٣%
أما وجود علاقة عكسية فقد حقق الاختيار الأقل مقارنة بباقي العلاقات بنسبة قدرها ٢,١%
أما من رأى بأنه ليس هناك علاقة بين نظام الحكم وصون الحريات العامة والخاصة فقد بلغت نسبتهم ٨,٥%

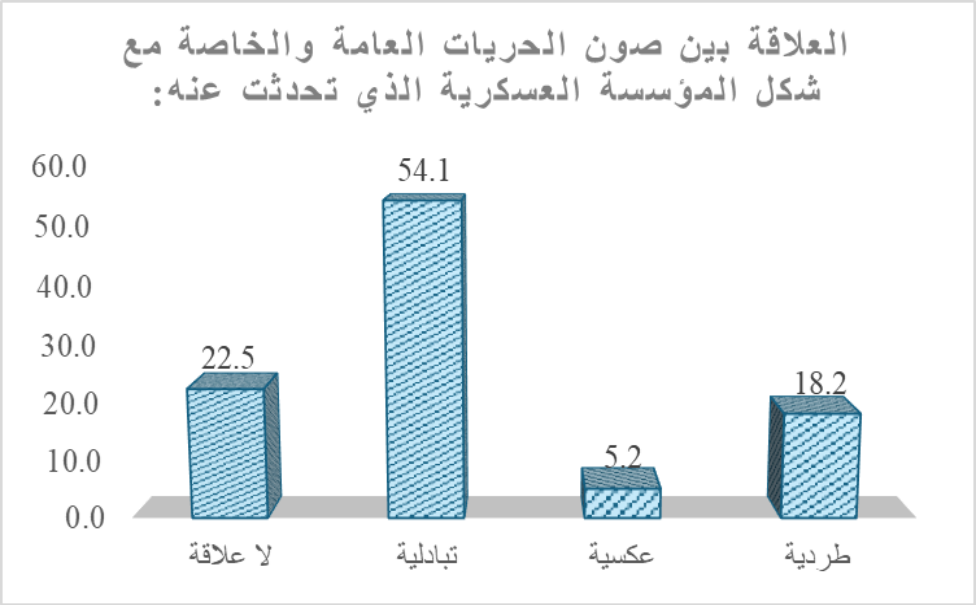

بالنسبة إلى العلاقة بين صون الحريات العامة والخاصة مع شكل المؤسسة العسكرية الذي تم اختياره:

كان التوجه الأكبر على أنه توجد علاقة تبادلية بينهما محققة نسبة قدرها ٥٤,١% بتكرارات قدرها (١٧٨) شخصاً
أما من رأى بأنه ليس هناك علاقة بينهما فقد بلغت نسبتهم ٢٢,٥%
لتليها العلاقة الطردية بينهما بنسبة قدرها ١٨,٢%
أما وجود علاقة عكسية فقد حقق الاختيار الأقل مقارنة بباقي العلاقات بنسبة قدرها ٥,٢%

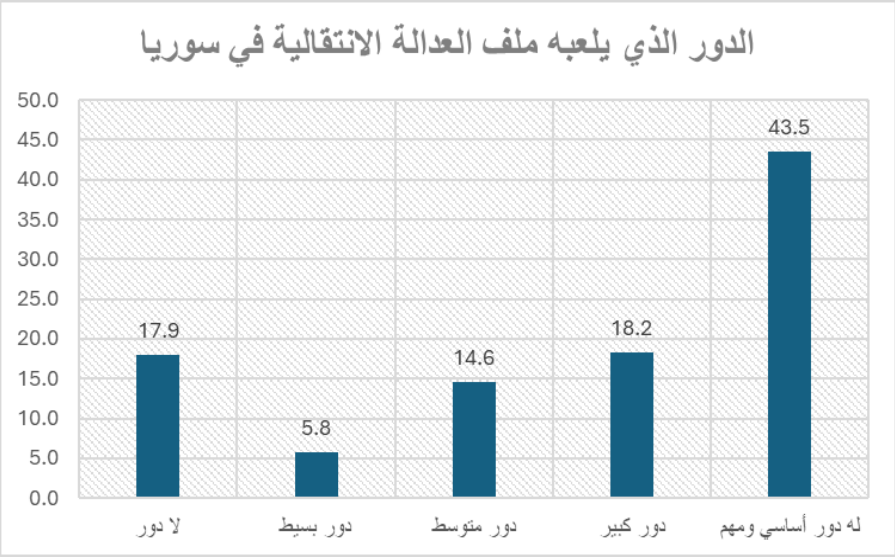

بالنسبة لسؤال ما هو الدور الذي يلعبه إنجاز ملف العدالة الانتقالية في سوريا على كل ما تم نقاشه في الاستبيان فقد كانت آراء العينة كما يلي:

النسبة الأعلى من آراء أفراد العينة تتجه نحو اعتبار أن لإنجاز ملف العدالة الانتقالية دور أساسي ومهم في كل النقاط التي تمت تغطيتها حول شكل إدارة الحكم والمؤسسة العسكرية والحريات والحقوق بنسبة قدرها ٤٣,٥%
والآراء التي اتجهت إلى أن له دور كبير حققت نسبة ١٨,٢%
فيما حققت الفئة التي تمحورت آراؤها باتجاه أن ليس للملف دور نسبة ١٧,٩%
ومن أعطى الملف دوراً متوسطاً حققوا نسبة ١٤,٦%
أما النسبة الأقل فقد كانت لمن اتجهت آراؤهم حول أن لإنجاز ملف العدالة الانتقالية دور بسيط وكانت ٥,٨%.

نتائج المقابلات

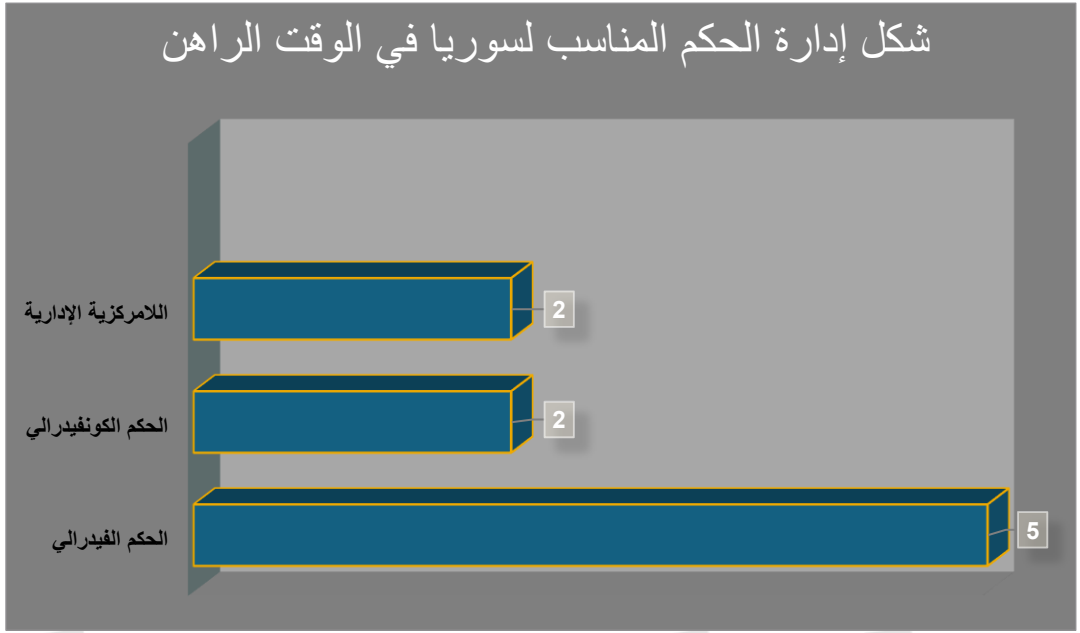

وبين الأشخاص التسعة الذين تمت مقابلتهم/ن فقد كانت الإجابات على شكل إدارة الحكم المناسب لسوريا تتمحور حول مختلف الأشكال من اللامركزية، ابتداء من اللامركزية الإدارية وحسب القانون ١٠٧ مروراً بالحكم الذاتي والفيدرالي وانتهاء بشكل حكم كونفدرالي بين المناطق السورية نفسها

أسباب العينة لاختيار الفيدرالية

- رفع حالة التنافسية بين الأقاليم لتحقيق أفضل مستويات للتنمية الشاملة والمتوازنة
- انخفاض مستوى الفساد الإداري والمالي.
- عدم القدرة على التعايش مع إرهاب سلطة الأمر الواقع.
- يحافظ على هوية كل مكون من المكونات المجتمع السوري، ومنع سيطرة مكون على آخر وصبغ كافة المكونات بصبغة دينية أو قومية أو إثنية واحدة
- لأنه حكم مدني ديموقراطي يضمن حقوق جميع مواطنين سوريا واثبت نجاحه على مستوى العالم.
- هي الأنسب للحفاظ على أمن البلاد.
- ساهمت السلوكيات المتطرفة التي مارستها القوات التابعة لسلطة الأمر الواقع (قتل، تعذيب، إهانات، اغتصاب، ...إلخ) في زيادة رغبة أبناء المجتمع في تطبيق الفيدرالية وخاصة بعد أحداث تموز ٢٠٢٥، وعزز ذلك العزوف الشعبي عن التضامن مع أبناء السويداء.
- حماية الإرث التاريخي والحضاري لسوريا وعدم صبغها بالتشدد الديني.
- (الفيدرالية ليست رفاهية وإنما ضرورة ملحة لإنهاء حالة الصراع)

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

إمكانيات تطبيق الفيدرالية

- التنوع الديمغرافي والطبيعي
- موارد بشرية لكنها تحتاج إلى تدريب وتأهيل متخصص فيما يرى أحد المبحوثين أن كافة الموارد اللازمة لتطبيق هذا الشكل من إدارة الحكم متوافرة في كافة الأقاليم المحتملة
- نمتلك الإرادة والمقومات والثقافة والحضارة، والرغبة في خوض التجربة ما يرفع من احتمالية نجاحها في حال سمحت الدول الضامنة (صاحبة المصلحة) في ذلك.
- ضعف الإطار القانوني اللازم لذلك والذي يمكن معالجته من خلال تعديل القوانين المحلية.

فرص تطبيق الفيدرالية

- توافر الموارد البشرية المؤهلة والخبيرة علمياً وعملياً.
- يوجد حالة مدنية مهمة جالبة للاستثمار بعيدة عن التعصب والتطرف .
- المساحات الزراعية الواسعة .
- التمركز القومي والمذهبي جغرافياً.
- غالبية مكونات الشعب السوري بعيدة عن التعصب، وتتسم بالاعتدال ولديها القدرة على أن تعيد بناء تعايشها مع بعضها البعض.
- الأحداث التي شهدتها سوريا سواء كان ذلك في الساحل أو السويداء.

تحديات تطبيق الفيدرالية

- الردة الدينية
- البنيـة المجتمعيـة القائمـة علـى الانتمـاء العـائلي، والنـزاع علـى المناصب والسلطة.
- الفقر الشديد.
- البيئة الدينية المتطرفة.
- انعدام الأمن والأمان.
- انتشار الفساد بين مفاصل سلطة الأمر الواقع.
- انعدام الثقة بين المواطن ومؤسسات السلطة.
- وجود حكومة الأمر الواقع
- تداخل المناطق الجغرافية في سوريا.
- الشلل الاقتصادي.

إدارة القطاعات ضمن الشكل الفيدرالي

إدارة مركزية:

- الدفاع (٤)، الخارجية (٤)، المالية (٣)، العدل (٢)، والاقتصاد المركزي (٢) من أجل التوزيع العادل للثروات، بوجود دستور يناسب اللامركزية.
- التعليم بإيجاد منهاج موحد يدرس في المدارس العامة ولكن يجب أيضا الاعتراف بكل المناهج الأخرى، فيما أشار البعض (الخوري) أن تزوير الحقائق في المناهج وفرض الصبغة الواحدة على المناهج جعلها غير متناسبة مع كافة مكونات الشعب السوري

إدارة لامركزية:

ما لم يذكر من قطاعات تدار مركزيا هي التي تدار لا مركزيا

إدارة مختلطة:

- بالنسبة لوزارة الداخلية والأمن الداخلي يدار بطريقة مختلطة بين المركزية واللامركزية حيث تعين قوى الأمن الداخلي من أبناء المحافظات وهذه العناصر تخدم ضمن محافظتها
- وجود سلطة تشريعية على مستوى مركزي ومستوى إقليمي بنظام المجلسين (برلمان، وشيوخ)

أسباب العينة لاختيار اللامركزية الإدارية

- يحفظ حقوق غالبية أفراد المجتمع.
- الخبرة بتطبيقه، والبيئة مهيئة لتطبيق هذا الشكل.
- النظام الأمثل لتسيير المؤسسات وتلبية احتياجات المواطنين

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

إمكانيات وفرص وتحديات تحقيق شكل اللامركزية الإدارية

الإمكانيات

- كوادر مؤهلة.
- تنوع الموارد والثروات وتوزعها على امتداد الجغرافية السورية، ما يسمح بتحقيق تكامل بين كافة المناطق، ويحافظ على خصوصية كل منطقة.

الفرص:

توافر موارد بشرية مؤهلة ومدربة، وطاقات إبداعية.

التحديات

- السلطة الدينية
- الجهل بالقانون والفهم الخاطئ لبعض المصطلحات (العلمانية مثلاً)
- الحريات المقيدة.
- غياب التخطيط الذي يراعي خصوصية كل منطقة، والتنسيق بين المركز والفروع.
- ردم الفجوة والتباعد الذي حصل بين مكونات المجتمع السوري بعد أحداث تموز ٢٠٢٥.

نحو مجتمع تشاركي

أسباب العينة لاختيار الكونفدرالية

- مشروع متكامل خاصة بعد الهجمة التي قامت بها سلطة الأمر الواقع والتي نتج عنها شرخ مجتمعي كبير، ونحتاج وقت طويل لإصلاح هذا الشرخ لذلك البعد الكامل عن المركز هو الأنسب في الوضع الحالي
- سلطة مركزية متشددة لا يمكن أن توفر استقراراً بين السويداء والمركز.

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

إمكانيات وفرص وتحديات تحقيق شكل الحكم الكونفدرالي

الإمكانيات

- وجود موارد بشرية مبدعة قادرة على قيادة التحول السياسي والاقتصادي على المستوى الأمني، ووجود دول ضامنة لهذا المشروع
- فيما بين أحد المبحوثين أنه لا يوجد إمكانيات محلية لتطبيق هذا الشكل لكن وجود دول راعية (ضامنة) يمكن الاستفادة من دعمها لإحداث التحول المنشود.

الفرص:

- تغير الولاء المستند على العقيدة وحماية الأرض والعرض
- توافر التنظيم ووجود القيادات
- التمويل الكافي، والدعم الدولي

التحديات

- انتشار حالة الفصائلية على مستوى سورية
- الولاءات للخارج
- خطاب الكراهية داخل المجتمع السوري
- التحديات الاقتصادية (نقص حاد في الموارد)

آلية اختيار القائمين على الإدارات

- تعيين حكومة تنفيذية تكنوقراط مع وضع معايير حقيقة وملزمة تستند على توصيف وظيفي دقيق.
- انتخاب لجان محلية وبعض الإدارات التي تستلزم ذلك والتي يجب أن تبدأ بتغيير عقلية الدولة القديمة واللجوء الى بناء الانسان بالدرجة الأولى
- الاهتمام بالتعليم.
- السويداء تحتاج إلى رقابة أممية حقيقية تساعد على إعادة الإعمار.
- يجب الاستفادة من تجارب وخبرات المغتربين.
- تشكيل لجان عليا من ذوي الاختصاص اعتماداً على الاختيار، لتنتقل في المرحلة الثانية لاختيار الإدارات عن طريق الانتخاب من ضمن ذوي الاختصاص.
- انتخاب الأشخاص ذوي الكفاءة من خلال انتخابات حرة وشفافة.
- الدمج بين الانتخابات والتعيين

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

التشكيلات الموجودة والقائمة اليوم في السويداء والتي تؤثر في على الخيارات واختيار الإدارات

- يوجد تشكيلات بالسويداء قائمة ولها دور فعال ولكنها ناتجة عن الأزمة وستزول مع نهايتها (اللجنة القانونية، الهيئة الدينية، الحرس الوطني).
- منظمات المجتمع المدني
- الفصائل المحلية
- الهيئة الدينية
- الحرس الوطني
- الزعامات الاجتماعية والعائلية.
- النقابات

أثر هذه التشكيلات على إنتاج الإدارات

- تقوم بدور مهم ضمن هذه المرحلة ولكنها قائمة نتيجة الأزمة وستزول بنهايتها، ويثنى على هذه التشكيلات أنها تبتعد حالياً عن المحسوبيات ولها أثر إيجابي على الرغم من بعض الأخطاء التي وقعت بها.
- دور محدود وقاصر قياساً لما هو مطلوب منها وما يرغب سكان المحافظة بالوصول إليه.
- تشكيلات غير منظمة (مثل النقابات) والتي يجب أن يكون لها دور أكثر فعالية وتأثير إيجابي.
- كما يؤخذ على هذه التشكيلات الدينية والعسكرية تدخلها أحياناً في تعيين واختيار الأشخاص على أساس الانتماء.

الآليات الواجب تطبيقها لتنظيم العلاقة بين الكيانات الناشطة

- دستور مدني ضامن لحقوق كافة مكونات المجتمع
- تطبيق القوانين المرعية بهذا الشأن
- تعيين وفق معيار الكفاءات
- الابتعاد عن الشللية والولاءات.
- تشكيل لجان متخصصة (تنموية، تعليمية، قانونية، إغاثية) من أصحاب الاختصاص تحت سلطة وإشراف اللجنة القانونية العليا.
- تطبيق الديمقراطية التمثيلية في المحافظة
- تفعيل دور النقابات لتوحيد الصف وتنظيمه.
- عقد مؤتمر جامع لأبناء السويداء وانتخاب لجنة منبثقة عنه لإدارة شؤون المحافظة، وتعزيز دور الأحزاب والمجتمع المدني.
- لقاءات – حوار – دورات تنشيطية – التعرف على أداء الآخرين
- وضع سياسة موحدة وخطوط عريضة يجب عدم تجاوزها.
- فصل الدين عن الدولة

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

الآلية الأمثل لتشكيل المؤسسة العسكرية

- يجب أن تتشكل المؤسسة العسكرية من خلال الاعتماد على ذوي الخبرة كما يمكن اللجوء إلى التجنيد الإجباري لمدة زمنية قصيرة نسبياً مع فتح المجال للتطوع
- تطوعي (احترافي) بشكل كامل ينظم من خلال معايير محددة للانتساب إلى المؤسسة (العمر، السجل العدلي، الخبرة، ...إلخ)، وفتح المجال أمام انتساب العنصر النسائي للمؤسسة العسكرية.
- إعادة بناء الجيش الوطني بشكل احترافي، من أصحاب الاختصاص وبشكل رئيسي عناصر وضباط الجيش السوري المنحل الخاضعين لدورات أكاديمية ويمتلكون خبرات واسعة، مع إشراك قسد، والفصائل المحلية والفصائل المعارضة.
- تشكيل مجلس عسكري تُمثَّل فيه كافة مكونات المجتمع السورية يشرف على تنظيم وتأسيس جيش وطني

شكل إدارة المؤسسة العسكرية

- المؤسسة العسكرية يجب أن تخضع لإدارة مركزية.
- تقتصر مهامها على الدفاع عن حدود الدولة والقضايا الوطنية الكبرى وألا يوجه سلاحه نحو أبناء الشعب.
- اما بالنسبة للأمن الداخلي يجب أن يتبع لوزارة الداخلية وتكون إدارتها مختلطة.
- إدارة مختلطة بين المركزية واللامركزية.
- إدارة مركزية شريطة أن يكون جيشاً وطنياً، بتوزيع مناطقي يراعي خصوصية كل منطقة على أن يبقى مرتبطاً بالمركز.
- بينما أشار أحد المبحوثين إلى أنه يجب أن تكون إدارة المؤسسة العسكرية لامركزية كادرها من أبناء محافظة السويداء بشكل كامل.
- الأنسب في ظل الوضع الحالي إدارة لامركزية للمؤسسة العسكرية.

الأدوار التي يجب أن تقوم بها المؤسسة العسكرية

- **الجيش:** حماية الحدود والدفاع عن الأرض والسكان والسيادة ضد أي خطر خارجي، ومحاربة الإرهاب، بالإضافة الى الحفاظ على الأمن الداخلي عندما تستدعي الحاجة ذلك وضمن شروط خاصة جداً
- **الأمن الداخلي:** مهمته حماية السلم الأهلي وحماية الممتلكات العامة والخاصة ويقسم الى (الضابطة العدلية، الضابطة الإدارية، فرق المداهمة، فرق الحماية، وأجهزة الاستخبارات)، يمكن أن تنبثق قوى الأمن الداخلي من المؤسسة العسكرية وألا تتبع أساليب قمعية ضد المواطنين.
- فيما تمت معارضة إحداث جهاز للمخابرات وخاصة على الصعيد الداخلي لأن سبب وجودها هو حماية نظام الحكم ليس أكثر، وأن يكون هناك فقط استخبارات دولية.

حوكمة المؤسسة العسكرية

- بحال كان النزاع بين طرفين عسكريين أو متعلقا بقضايا عسكرية (العلاقة القانونية ذات طبيعة عسكرية) يجب أن ينظر له وفق قانون عسكري ومحاكم عسكرية.
- بحال وجود طرف مدني يجب النظر للقضية ضمن قانون مدني.
- جرائم الحروب والانتهاكات بحقوق الانسان يجب النظر لها وفق القانون الدولي.
- يجب أن تتبع المؤسسة العسكرية للمؤسسة التشريعية وليس لرئيس السلطة التنفيذية.
- إبعاد المؤسسة الدينية والتدين والتجاذبات السياسية والإثنية عن المؤسسة العسكرية، ومنع تدخلها في الحياة المدنية.
- يجب تطبيق العلوم العسكرية على أن تراعي الخصوصية السورية
- أما بالنسبة للمرجعية القانونية التي يجب اتباعها لضمان حوكمة صحيحة للمؤسسة العسكرية: مختلطة وفق الحالة المراد النظر فيها، والاستفادة بشكل خاص من قوانين الدول المتقدمة في هذا المجال، والقانون الدولي، ومرجعية وطنية مستمدة من الشعب ومتضمنة الصلاحيات والاختصاصات ضمن الدستور. وقانون خاص يستند على العلوم العسكرية

موقف المجتمع من المؤسسة العسكرية السورية

- المؤسسة العسكرية الموجودة اليوم هي عبارة عن عصابات قائمة على أفكار جهادية تكفيرية تقوم على مبدأ القتل والذبح والتكفير، وتستند على الولاء الديني ما ينفي عن الجيش صفة الوطنية.
- مؤسسة تضم كل الفصائل لا ترقى لأن تكون جيشاً متكاملاً موحدا ووطنيا.
- تلقى قبولا من غالبية المكون السني فيما أن باقي المكونات رافضة لها إما سراً أو علناً.

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

الموقف اتجاه المؤسسة العسكرية في السويداء

- بالسويداء كما بكل مكان ما يقوم على ولاء ديني غير صحيح، ولكن بالوقت الراهن نحن بحالة دفاع عن النفس ضد هجمة جهادية تكفيرية قوية جداً لذلك يحظى هذا التشكيل بالقبول والتوافق الاجتماعي. وزاد من هذا القبول ما بذله منتسبو هذه المؤسسة من بطولات وتضحيات لحماية السويداء أرضاً وشعباً، ويمكننا تسميته "مقاومة شعبية".
- بادرة صحية يجب أن تكتمل بالقيام بحل كافة الفصائل وثم دمج من يرغب بالانتساب إلى هذه المؤسسة شريطة خضوعهم لتدريبات خاصة.
- داعم للمؤسسة العسكرية الحالية، كما أنها يجب أن تفسح المجال لباقي المكونات في المحافظة من أجل الانضمام إليها.
- ينصح بالعمل على تنظيمه بشكل احترافي

مساحة الحريات العامة والخاصة للأفراد وللمجموعات

- يجب أن يكون الأصل بالأشياء هو السماح والإباحة.
- الحفاظ على خصوصية كل جماعة وحريتها في ممارسة حقوقها.
- تشكيل الأحزاب.
- كافة الحريات التي ضمنها القانون الدولي والشرعة الدولية لحقوق الإنسان.
- الحرية السياسية هي عنوان المرحلة القادمة وأن يتبعها حوامل اجتماعية واقتصادية ودولية.
- الحق الأكثر إلحاحاً في الفترة الحالية هو حق تقرير المصير، والإحساس بالأمان والاستقرار

ضمانات صون هذه الحريات

- الدستور
- الاعتماد بشكل أساسي على الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.
- القوانين المحلية لتنظيم ممارسة الحريات .
- المحكمة الدستورية العليا لتضمن تطبيق الدستور.
- المواءمة بين القوانين الدولية والقوانين المحلية (قانون محلي خاص) من خلال مؤسسات تشرف وتراقب عدم انتهاك حريات وحقوق المواطنين.
- رقابة مجتمعية وقضاء عادل ومستقل.

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

العلاقة بين صون الحريات العامة والخاصة مع شكل إدارة الحكم

- لا يوجد علاقة بين شكل إدارة الحكم وصون الحريات العامة والخاصة.
- بينما رأى أحد المبحوثين أن النظام المركزي يقيد الحريات، وكلما ابتعدنا عن هذا الشكل تتسع المساحة للمواطنين لممارسة حرياتهم العامة والخاصة.
- شكل إدارة الحكم نظام سياسي، أما القانون ينظم العلاقات بين الأشخاص من حيث الحقوق والواجبات وبين الأشخاص والدولة، كما ينظم العلاقة بين الدولة والدول الأخرى.
- شكل إدارة الحكم ضامن رئيس ومهم لحماية الحريات.
- توجد علاقة طردية بين النظام الفيدرالي وصيانة الحريات العامة والخاصة.
- علاقة تبادلية لأن شكل إدارة الحكم يضمن ممارسة الحريات دون انتهاك حريات الآخرين.

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

العلاقة بين صون الحريات العامة والخاصة مع المؤسسة العسكرية

- لا يوجد علاقة، كما رأى البعض بأن هذه العلاقة تختلف بين الحماية للحقوق والحريات أو التعدي عليها بسبب اختلاف صلاحيات المؤسسة العسكرية ودورها في الحياة السياسية والاجتماعية للدولة.
- الجيش يستخدم في صون مؤسسات الدولة وحدودها.
- في دولة المواطنة والقانون يكون القانون ناظما وضابطا حتى للمؤسسة العسكرية.
- بحالات نادرة يستخدم الجيش تحت حجة ضبط الأمن مثل حالة السويداء الراهنة ما ينجم عنه انتهاكات للحقوق والحريات.
- المؤسسة العسكرية حامية للحريات على أن تمارس دورها ضمن القانون الناظم لعملها.
- علاقة تبادلية بين الأمور السياسية والاجتماعية والمدنية

دور إنجاز ملف العدالة الانتقالية في سوريا على ما سبق

- يجب عن طريق تطبيق العدالة الانتقالية التخلص من كل مظاهر السلطة الحالية وأجندتها القائمة على التطرف الديني والفكر الجهادي والتكفيري
- وهذه السلطة هي السبب فيما نحن فيه.
- إن إنجاز ملف العدالة الانتقالية كاملاً سيساعد في بناء دولة المواطنة، والقانون، كما أن تطبيقه يمكن أن يؤثر بشدة على كافة التوجهات التي تم طرحها في كافة المحاور المذكورة سابقاً.
- تطبيق العدالة الانتقالية شرط أساسي ومهم لتطبيق أي شكل من أشكال إدارة الحكم، وإعادة الثقة بين مكونات المجتمع (٢).
- يجب تطبيقها على سوريا كاملة (على النظام البائد والحالي) لإعادة الثقة وتهدئة النفوس

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

أثر تغير السلطة في دمشق على آراء العينة

- نحن ليست لدينا مشكلة مع الدولة السورية ولكن مشكلتنا مع هذه الحكومة
- اللامركزية هي الحل الراهن لإعادة العلاقات الصحيحة بين أبناء الجغرافيا السورية
- يتعلق ذلك بشكل السلطة التي ستتولى الحكم والآلية التي ستتبعها في إدارة أمور الدولة.
- وأن يتصف شكل الحكم بالعلمانية والمدنية والديمقراطية.
- إذا ما تغيرت السلطة بقرار شعبي يمكن ذلك من التعويل عليه، لكن أحداث تموز ٢٠٢٥ أظهرت أن المشكلة ليست مع السلطة فقط بل أيضاً مع جزء كبير من السوريين.
- لن نعود للمركزية ولن نسمح بتكرار ما حصل.
- نعم إذا تغيرت بأسلوب مرضي.

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي

نهاية التقرير

مسارات سلام
نحو مجتمع تشاركي